مركز
السياسة
الدولية للنمو الشامل

رسالة
قصيرة

مركز السياسة الدولية للنمو الشامل ممول من مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي و حكومة البرازيل.

العدد
رقم :-
134

فبراير 2012

هل تغيرت نصائح صندوق النقد الدولي بعد الأزمة؟

راموس أليدا راكيل وراتن روي، المركز الدولي لسياسات النمو الشامل

عندما تم إنشاء صندوق النقد الدولي، كان الغرض منه دعم النظام الجديد لأنظمة سعر الصرف الثابت. ومع انهيار نظام قيمة التعادل، كان لا بد من تنقيح المادة الرابعة من إتفاقية إنشاء الصندوق المتعلقة بترتيبات أسعار الصرف. ووفقاً للنسخة المنقحة، فإن صندوق النقد الدولي يقوم سنويا بكتابة تقارير عن الوضع الإقتصادي للبلدان وتقديم التوصيات متعلقة بالسياسة العامة.
وقد ترتب على هذا التحول في دور صندوق النقد الدولي، جنبا إلى جنب مع إضافة شروط على تسهيلات القروض، إحداث زيادة كبيرة في تأثير هذه المؤسسة على سياسات البلدان. وقد انتقدت توصيات السياسة العامة الواردة في تقارير المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي لكونها أرثوذكسية وتقييدية، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية. ومؤخرا، نشر الصندوق مقالات ونظم مؤتمرات أظهرت إعادة نظر تجاه بعض سياسات المؤسسة، خصوصا فيما يتعلق بأدوات مكافحة التضخم، ودور الرقابة على رأس المال، وإستخدام المثبتات التلقائية وأهمية الإستقرار الإجتماعي للنمو (انظر أوستري وآخرون، 2010؛ بلانشار وآخرون، 2010). وتنظر الورقة المرجعية التي يستعرضها هذا العدد من ***رسالة قصيرة*** (روي وراموس، 2011) فيما إذا كان تفاهم تلك المؤسسة قد تُرجِم إلى تحليل السياسات والتوصيات في إطار المادة الرابعة للصندوق.

وتبين الورقة أن تقييم سعر الصرف، في معظم الحالات، إعتمد إعتماداً كاملاً على تمارين إقتصاد قياسي تستند إلى متغيرات غير مؤكدة بدرجة عالية. وعلاوة على ذلك، تفترض بعض التمارين أن الدول قامت بتنفيذ السياسات التي أوصاهم بها صندوق النقد الدولي. والعديد من التقارير تقلل من أهمية قضية إختلال سعر الصرف، وذلك نتيجة ممارستين تحليليتين شائعتين. أولاً، تتناول التقارير فقط متوسط تقديرات الإختلالات ، وهذه التقديرات تختلفت إختلافاً كبيراً أحياناً. ثانياً، تسلط التقارير الضوء على الشكوك المتأصلة في هذه التمارين عندما تشير إلى وجود إختلال، وتخلص إلى عدم وجود اختلال. وهكذا، في حالة غينيا بيساو، كان الإستنتاج هو أن التقديرات "لا توحي بأن قيمة سعر الصرف أعلى من القيمة الحقيقية (صندوق النقد الدولي، c2010)، على الرغم من أن التقديرات أشارت إلى الزيادة على القيمة الحقيقية في سعر الصرف كانت تتراوح بين 3 % إلى 21 %.وفي حالة الكاميرون، كان الإستنتاج هو أن الزيادة في قيمة العملة "يمكن تصحيحها إذا إستمر الضعف الحالي في اليورو "، وكان تركيز السياسات على تعزيز "بيئة العمل" (صندوق النقد الدولي، a2010).

ولا يزال هناك تفضيل لنظام سعر الصرف المعوم، حيث تنصح العديد من التقارير بتوصية ترك سعر الصرف يتقلب في مدى أعلى على الرغم من الإعتراف بالآثار السلبية لهذا التقلب على معدلات التضخم. على سبيل المثال، تسعى باراجواي لتهدئة التضخم عن طريق الحد من تقلب سعر الصرف، وذلك بسبب أثر الإنتقال الكبير لسعر صرف عملتها على التضخم وعلى الفعالية المحدودة لسياساتها النقدية. ومع ذلك، كان صندوق النقد الدولي ينصح بتجنب التدخلات في تحديد سعر الصرف.

ولم ينعكس الموقف الأخير لصندوق النقد الدولي بإستخدام قيود على رأس المال في أي تقرير. ففي حالة جنوب أفريقيا، قال أن هذه القيود غير فعالة. وبالنسبة للهند، كانت النصيحة أن تكون هذه القيود الملاذ الأخير فقط.
فيما يتعلق بالسياسات المالية، لا تزال التحليلات مقتصرة على الأجل القصير. وفي كثير من الحالات، كان صندوق النقد الدولي يوصي بتشديد السياسات إما للبلدان التي كانت تعاني أو كانت تتعافى من أزمة 2009/2008، أو كان الآفاق الإقتصادية لها ضعيفة. كما نُصح حتى بالدمج المالي في الحالات التي أظهرت فيها التقارير عدم وجود أي مشكلة ملاءة مالية للديون. وعادة لم تقدم أي خيارات. وهكذا، نُصحت بوتسوانا، التي كانت تعاني من مشكلات خطيرة تتعلق بالبطالة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، بتنفيذ الدمج المالي، على الرغم من أن لديها صندوق إستقرار يمثل حوالي 54% من الناتج المحلي الإجمالي. تميل أيضا التقارير إلى التركيز أقل على تعبئة الموارد المحلية بل و أوصت بعض البلدان بعد الأزمة أن تلجأ إلى الديون الخارجية بسبب إنخفاض تكلفتها. وكانت هذه النصيحة تُعطى حتى للبلدان التي توفر فيها التمويل المحلي وكان غير مكلف، مثل مصر. وفي حالة كولومبيا، إعتبر أن المصداقية الدولية هي المحرك لتعزيز الوضع المالي إذ من شأنها أن "تحسن على الأرجح آفاق المستقبلية للحصول على ترقية من وكالات التصنيف الائتماني"(صندوق النقد الدولي، b2010).

وكانت تحليلات التضخم سطحية للغاية ، بإستثناء التحليلات في حالتي الصين والهند. ولم تكن هناك مناقشة حول تكاليف التضخم وتكاليف السياسات المقترحة لمحاربته.

وركزت التوصيات في معظمها على تشديد السياسة النقدية، على الرغم من أن التضخم غالبا كان راجعاً إلى عوامل العرض، مثل إرتفاع أسعار المواد الغذائية، وتحركات سعر الصرف أو زيادات في الضرائب. وفي حالة الأردن، جاء في التقرير أن "التضخم متوقع أن يزيد تماشيا مع أسعار السلع المستوردة (الطاقة والمواد الغذائية) "، ونصح البنك المركزي أن" يتشديد في الظروف النقدية إذا تسارع التضخم" (صندوق النقد الدولي، d2010). وقُدمت توصية مماثلة لإندونيسيا، والتي واجهت تحديات تدفقات رأس المال مفرطة إضافة إلى وجود تضخم يرجع إلى جانب العرض- وكلاهما سببان يبرران أن تشديد السياسة النقدية ليس مناسباً.

المراجع :

Blanchard, O., Dell Ariccia, G., and Mauro, P. (2010). Rethinking Macroeconomic Policy. *Journal of Money, Credit and Banking*, 42.

IMF. (2010a). *Cameroon: 2010 - Article IV Consultation—Staff Report; Debt Sustainability Analysis; Staff Report Supplement; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Cameroon,* July 2010, IMF Country Report. Washington D. C.: IMF.

IMF. (2010b). *Colombia: 2010 Article IV Consultation—Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Authorities of Colombia,* May 2010,

IMF Country Report No. 10/105. Washington D. C.: IMF.

IMF. (2010c). *Guinea-Bissau—2010 Article IV Consultation and Request for a Three-Year Arrangement Under the Extended Credit Facility and for Additional Interim Assistance Under the Enhanced Heavily Indebted Poor Countries Initiative,* May 2010, IMF Country Report No.10/117. Washington, D. C.: IMF.

IMF. (2010d). *Jordan: 2010 Article IV Consultation—Staff Report and Public Information Notice,* September 2010 IMF Country Report No. 10/297. Washington D. C.: IMF.
Ostry, J. D., Ghosh, A. R., Habermeier, K., Chamon, M., Qureshi, M. S., and Reinhard, D. B. (2010, February). Capital Inflows: The Role of Controls. *IMF Working Paper No. 10/04.* Washington, D. C.: IMF.

Roy, R., and Ramos, R. (2011). *An Analysis of IMF Policy Recommendations. IPC-IG Working Paper No. 86.* Brasilia, IPC-IG.

الآراء التي أعرب عنها في هذه الصفحة هي آراء الكتاب وليس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل.

مركز السياسة الدولية للنمو الشامل (IPC – IG)
مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
Esplanada dos Ministérios, Bloco O,
7º andar, Brasilia, DF - Brazil 900-70052

بريد إلكتروني :ipc@ipc-undp.org
الموقع على الشبكة العالمية : www.ipc-undp.org
ت : +55 61 2105 5000

اضغط و علق